الفصـــــل السابع

تصور مقترح لتحسين التعليم الجامعى في الوطن العربى

المجال الأول : مداخل تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي

أولا: إعداد رؤية لكل كلية بالجامعة

ثانيا: إعداد رسالة لكل كلية بالجامعة

ثالثا: تحديث البنية التحتية لمواكبة مجتمع المعرفة

رابعا: تحويل الجامعات إلى مجتمعات تعلم

المجال الثاني :تصور لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي

المحور الأول: مسلمات التصور المقترح لتمويل الجامعات العربية

المحور الثانى: أبعاد التصور المقترح لتمويل الجامعات العربية

أولاً: تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي العربي

ثانيًا: ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعـــي العربي

ثالثا: طرق غير مباشرة لتمويل التعليم الجامعي:

١- الجامعات الافتراضيـــة

٢- الجامعات المفتوحـــة

مقدمة :

إن تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي ، أصبح ضرورة لا غنى عنها في القرن الحادي والعشرين،الذي يشهد ميلاد مجتمع جديد يسمى مجتمع المعرفة Knowledge Society ، وهو مجتمع يتطلب قدرات عقلية فائقة وإمكانات ومهارات خاصة، تهيئ الأفراد للعيش في هذا المجتمع الذي فرض على كل دول العالم ـ بلا استثناء ـ تحديات، تتطلب تغييرات نوعية في كافة نظم التعليم وخاصة التعليم الجامعي.

ونظرا لأن التعليم الجامعي لا يلبى طموحات الوطن العربي،حيث تزداد المشكلات يومًا بعد يوم ،والسبب الرئيسي هو الإنسان ، وهو في النهاية يمثل مخرجات التعليم العربي، لذا يحاول الكاتب وضع تصور مستقبلي لتحسين الأداء في الجامعات العربية، وتأتى أهمية هذا التصور من منطلق أن إصلاح التعليم الجامعي في الوطن العربي، يعنى في جوهره مواجهة صريحة للتحديات والمشكلات التي يعانى منها هذا التعليم، ووضع حلول لعلاجها ومداخل للتحسين المستمر، حتى يرقى المجتمع العربي ويتقدم ويحقق غدًا مشرقًا للأجيال القادمة.

وفيما يلي عرض لمحتوى التصور المقترح :

المجال الأول : مداخل تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي

المجال الثاني: تصور لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي

يحاول الكاتب في هذا التصور وضع خطوات إجرائية ،لتحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي ،وهى خطوات تحتاج إلى دعم بشرى ومادى ومالي ،ونظرًا لأن الدعم المالي وتوفير الأموال للصرف على خطط ومداخل التحسين يمثل الصخرة التي تتحطم عليها كل الطموحات والأهداف المرجوة ،لذا أفرد الكاتب تصورا مقترحا لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي، بهدف البحث عن مصادر لتوفير الأموال اللازمة ،حتى يمكن تطبيق مداخل التحسين ، وتحقيقها على ارض

الواقع ، ومن ثم قيام الجامعات العربية بأدوارها بكفاءة عالية، وفيما يلي توضيح ذلك :

المجال الأول : مداخل تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي

إن تحسين التعليم الجامعي في الوطن العربي ،يعنى في جوهره الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العربية ،بحيث تصبح هذه الجامعات أكثر قدرة على الاستخدام الفعال لمواردها البشرية والمادية والمالية ،ويتطلب هذا التحسين تضافر جهود المجتمع بأسره ،هذا فضلاً عن التخطيط العلمي الذي ينطلق من الواقع، ويرنو إلى مستقبل أفضل للمجتمع العربي ،وفيما يلي مجموعة من المداخل التي يمكن أن تسهم بفعالية في تحسين التعليم الجامعي بالدول العربية :

أولا : إعداد رؤية Vision لكل كلية بالجامعة

تعد رؤية الكلية بمثابة الحلم الذي تريد الكلية تحقيقه ،وهى عبارة عن تصور عام يساعد القائمين على شئون الجامعات وكذلك أعضاء هيئة التدريس على فهم أهداف العمل الذي يقومون به ،وماهيته ومتطلباته وضرورة أدائه على أحسن وجه ممكن ،حيث يؤكد الأدب التربوي المعاصر ضرورة أن تكون لكل كلية رؤية مرتبطة بالواقع وهادية لتحقيق الطموحات المستقبلية ؛ الأمر الذي يلهم الأفراد ويبث فيهم روح الحماس على الأداء والتميز ،بل ويهيئ المناخ المناسب للتغيير والتحسين.

ثانيا : إعداد رسالة Mission لكل كلية بالجامعة

إذا كانت رؤية الكلية تحدد المسار العام الذي يجب السعي إلى تحقيقه في المستقبل ،فإن رسالة الكلية تترجم هذه الرؤية وتجعلها أكثر تحديدًا ،فتعمل رسالة الكلية على تحديد الأهداف والأفكار والقيم ،والتخطيط لوضع كل ذلك موضع التطبيق والممارسة الفعلية من خلال إطار مفاهيمى يوضح جوانب العمل ومساراته المتنوعة .

ثالثا : تحديث البنية التحتية لمواكبة مجتمع المعرفة

إن مجتمع المعرفة مجتمع معقد ،والاستفادة من منجزاته تتطلب الوصول إلى مستوى معين ،يمثل الحد الأدنى من التعامل مع آليات وإنتاجات هذا المجتمع ،وما

يفرضه من تحديات لا حصر لها تواجه الإنسان المعاصر وخاصة في المجتمع العربي، الأمر الذي يؤكد أهمية أن تتبنى الجامعات العربية خطوات عملية يمكن أن تؤهل الإنسان العربي للتكيف مع مجتمع المعرفة ،والمشاركة في رسم صورة هذا المجتمع مستقبلا .

ومن بين أهم الخطوات الإجرائية أن تبادر الجامعات العربية بتأسيس بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات الحديثة ومن قواعد المعلومات ، فالجامعات العربية لاسبيل أمامها سوى الاختيار التكنولوجي للتطوير والتحسين؛ فالاهتمام بتكنولوجيا المعرفة أصبح يشكل أبرز مكونات الجامعات العريقة في القرن الحادي والعشرين، كما يعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنتاج المعارف،إن اتخاذ الجامعات العربية خطوات جادة في هذا المجال ،يزيد من قدرتها على التواصل مع كافة جامعات العالم، ومن قدرتها على بناء نظم معرفية ذات معنى، تساعدها على إنتاج المعارف وخدمة الإنسان في المجتمع العربي .

رابعا : تحويل الجامعات إلى مجتمعات تعلم Learning Communities

ظهر مفهوم مجتمع التعلم في الربع الأخير من القرن العشرين وهو مفهوم يرتبط بقدرة المنظمة على تحسين أداء الأفراد بها ، وتحويل الجامعات إلى مجتمعات للتعلم يتطلب اتخاذ خطوات إجرائية، منها :

نشر ثقافة التفكر في الجامعات العربية

التفكر ببساطة هو النظر بعمق فيما يقوم به الفرد من أعمال ،وهى عملية تتطلب إعمال العقل وإمعان الفكر وإحكام التدبر ، ودعوة الأفراد في الجامعات والكليات المختلفة لممارسة التفكر، جاءت من منطلق العلاقة الوثيقة بين التفكر وإنتاج المعرفة، وتحسين الجامعات العربية يتطلب نشر ثقافة التفكر؛ بحيث يصبح التفكر عملاً يوميًا وأسلوب حياة للأفراد ،بحيث يساعدهم على الممارسة الواعية .

ونجاح الجامعات في نشر هذه الثقافة يتطلب تدريب الأفراد على ممارسة التفكر، من خلال أدوات التفكر المعروفة كالملاحظة وكتابة صحف التفكر حول المواقف التي يمرون بها ، وإعدادهم لملفات الإنجاز (Portfolio) وإجرائهم للبحوث التطبيقية التي

تعالج مشكلات حياتية ،يتم تعرفها من خلال تسجيل الملاحظات ،هذا فضلا عن السمنارات العلمية والحوارات التأملية في قضايا التعليم ومخرجاته ، وممارسة التفكر تتطلب من الأفراد تحررًا عقليًّا وإحساسًا عاليًا بالمسؤولية وقدرة فائقة على الملاحظة ورغبة أكيدة في حل المشكلات .

نشر ثقافة التنمية المهنية في الجامعات العربية

تحتل ثقافة التنمية المهنية في مجتمع التعلم موقعًا متميزًا ، باعتبارها تشكل مطلبا أساسيا للأفراد، لأنها تسهم في تحسين أدائهم، وتساعدهم على ممارسة أعمالهم بمهنية عالية، لذا فإن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية تمثل حاجة مستمرة وملحة، نابعة من مواقف حية يواجهونها في حياتهم العملية، وتتعدد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، وإن كانت جميعها تدور حول فكرة واحدة، وهى أن يتحول الأفراد إلى متعلمين دائمي التعلم .

إن نجاح الجامعات العربية في نشر ثقافة التنمية المهنية يتطلب اتخاذ خطوات إجرائية بحيث تقوم كل كلية بعمل خطة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، بحيث تنظم هذه الخطة على مدار العام، وتتضمن حضور أعضاء هيئة التدريس لورش العمل والندوات والدورات والمؤتمرات محلية كانت أو عالمية، وغيره مما يسهم في تجديد معارف ومعلومات أعضاء هيئة التدريس في مجال تخصصاتهم المختلفة، وفى مجال ممارسة المهنة بشكل عام . هذا فضلاً عن ضرورة التنمية الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، والتي تعتمد على جهود عضو هيئة التدريس ورغبته في النمو المهني والعلمي .

بنا ء شراكة فاعلة بين الجامعات والمجتمع

إن انفتاح الجامعات العربية على المجتمع من حولها ، وعلى الجامعات في مختلف دول العالم ،أصبح ضرورة يفرضها مجتمع التعلم الذي يؤكد الشراكة الفاعلة التي تسهم في تحسين أداء الجامعات العربية، وتجعلها أكثر قدرة خدمة المجتمع المحلى ،بتحسين حياة الأفراد فيه، ومد يد العون للشركات والمصانع والمزارع من خلال الشراكة في عملٍ البحوث والاستفادة من نتائجها، في تطوير وتجديد العمل بهذه المنظمات، فضلاً عن تقديم الاستشارات والخدمات المناسبة ، في إطار شراكة فاعلة.

كما أن الجامعات العربية في حاجة ماسة، لإقامة شراكة مع بعضها ،بهدف تبادل الخبرات والاستشارات، وإجراء البحوث وتنظيم المؤتمرات ، ليس هذا فحسب بل لابد من التخطيط لإقامة شراكة مع الكليات على مستوى العالم ، والعمل الجاد على تبادل الخبرات والاستفادة مما وصل إليه الآخرون، بهدف تحسين واقع الجامعات العربية ، وتطوير وتجديد أداء الأفراد بها.

بناء نظم تقييم فاعلة في الجامعات العربية

يؤكد الأدب التربوي المعاصر ضرورة أن تستند نظم التقييم إلى معايير واضحة لاتترك شيئا للصدفة أو العشوائية أو الميول الشخصية، وإنما تضع لكل شيء طريقا واضحا لإنجازه، من خلال مستويات الأداء، ونظرًا لأن معظم الجامعات العربية ، مازالت تعمل في ظل نظم تقييم تقليدية، سواء بالنسبة للطالب أو عضو هيئة التدريس أو القسم أو الكلية، لذا فإن الجامعات العربية في حاجة ماسة لنظم تقييم حديثة، تقوم على مداخل متنوعة وتستند إلى تقييم الأداء .

وتحقيق ذلك يتطلب إنشاء وحدة للتقييم بكل كلية ،بحيث يصبح عمل هذه الوحدة تقييم أداء الطلاب ومتابعتهم بعد التخرج، وتعرف أدائهم في الميدان، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالكلية بطرق متنوعة ،وتقييم أداء الأقسام والكليات ،وتحليل العلاقات بين أداء كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والأقسام والكليات، وإصدار أحكام مشفوعة بالأدلة ،يمكن من خلالها تحسين أداء الكليات ومن ثم الجامعات مستقبلا .

المجال الثاني : تصور لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي

يعتبر التعليم الجامعي الحكومي في الدول العربية حقًا تكفله الدولة للمواطنين، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح تمويل التعليم والإنفاق عليه مسألة هي في المقام الأول مسألة حكومية، وصارت ميزانيته جزءاً من الميزانية العامة للدول، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي ظهرت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، جعلت الحكومات في الدول العربية غير قادرة وحدها على تحمل مسئوليات وأعباء التعليم، خاصة التعليم الجامعي.

وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

١ - الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي.

٢ - التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة في بعض الدول العربية.

٣ - النمو المتعثر للاقتصاد العربي.

٤ - انخفاض نوعية مخرجات التعليم الجامعي في الوطن العربي.

٥ - التقدم التكنولوجي وحاجة الجامعات العربية لزيادة الإنفاق لمواكبة التقنيات المعاصرة.

٦ - زيادة الموارد المطلوبة للبحوث والتوسع في الدراسات العليا.

٧ - ضعف المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي.

٨ - التوسع الكمي الهائل في التعليم الجامعي دون أن تقابله مخصصات مالية تحافظ على نوعيته.

٩ - عجز مصادر التمويل الحكومية عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي المتزايدة.

١٠ - الاستخدام غير الفعال للموارد في مؤسسات التعليم الجامعي العربي.

١١ - ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم الجامعي العربي.

في ضوء هذه المؤشرات، بات واضحاً أن هناك حاجة ماسة للبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم الجامعي في الدول العربية، ويكاد يكون هناك إجماع بين كافة الأدبيات العربية والأجنبية التي تم عرضها على الرغم من تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بل والتوجهات في تمويل التعليم الجامعي، على ضرورة تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي، حيث أخذت هذه المصادر عدد من الأشكال التي تؤكد دور كل من الدولة والأفراد والمؤسسات والجامعات في تمويل التعليم الجامعي.

المحور الأول: مسلمات التصور المقترح لتمويل الجامعات العربية

استناداً إلى ما سبق تأتي أهمية وضع تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي العربي، وهو تصور يأخذ في اعتباره مجموعة من المسلمات، هي:

١ - دعم الدولة للتعليم ضرورة ماسة لا يمكن التخلي عنها.
٢ - المجتمع العربي يمر بأزمة اقتصادية لها أبلغ الأثر على النظم التعليمية.
٣ - هناك أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية حاكمة لتوجهات الأفراد في المجتمع العربي.
٤ - التمويل الإضافي للتعليم الجامعي العربي ليس بديلاً عن التمويل الحكومي.
٥ - واقع النمو السكاني وآثاره الحالية والمستقبلية على التعليم الجامعي.
٦ - أهمية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في التعليم الجامعي العربي.
٧ - الاتجاه المتزايد نحو خصخصة التعليم العام والجامعي في الوطن العربي.

في ضوء هذه المسلمات يتبنى التصور المقترح الاتجاه الذي يؤكد التمويل المختلط باعتباره الصيغة الملائمة لمستقبل تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي، والتي تنطلق من الوعي بظروف المجتمع العربي الحاضرة والمستقبلية.

المحور الثاني: أبعاد التصور المقترح لتمويل الجامعات العربية

نظراً لما تعانيه الجامعات العربية من مشكلات بعضها يتعلق بنقص الميزانيات، وبعضها الآخر يتعلق بالهدر وعدم استثمار الموارد المتاحة بأفضل ما يمكن، فإن التصور المقترح لمستقبل تمويل التعليم الجامعي، جاء مشتملاً على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

أولاً : تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي العربي.

ثانيًا : ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي العربي.

ثالثاً : اعتماد طرق غير مباشرة للتمويل.

شكل (٧-١): أبعاد التصور المقترح لمستقبل تمويل التعليم الجامعي.

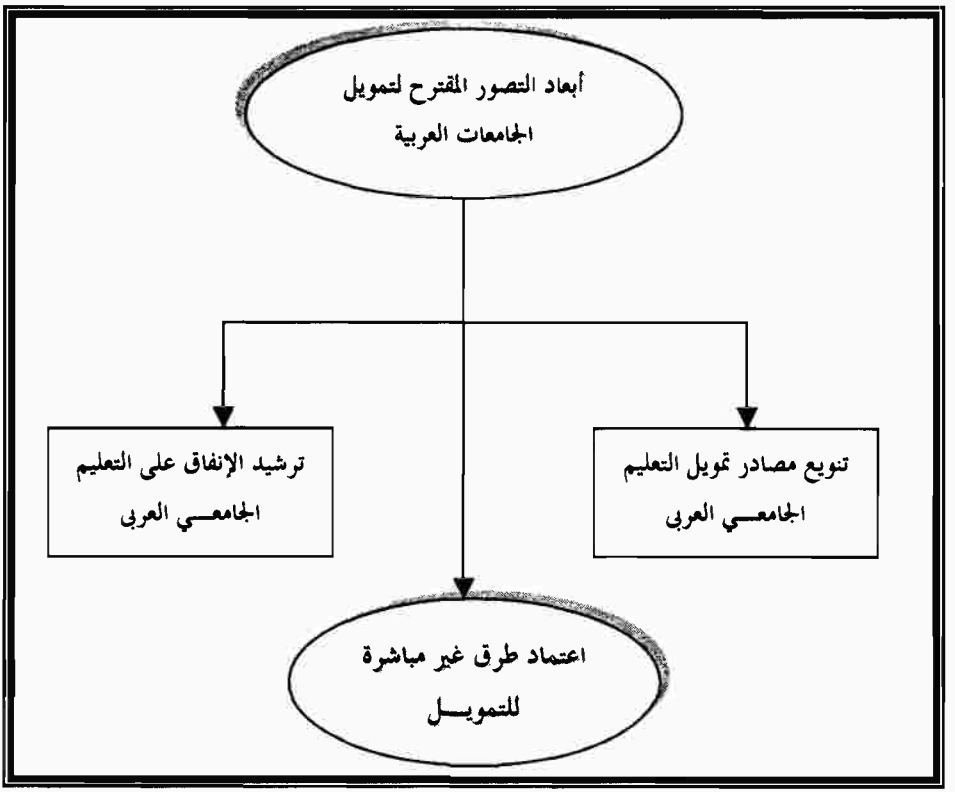

أولاً: تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي العربي

قبل البدء في عرض المصادر الإضافية لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي، فإنه ينبغي تأكيد ما قاله "حامد عمار" بأن تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه لا يقتصر على الموارد المالية، بل يشمل كذلك موارد أخرى تنعكس على حجم الميزانية، وقد تكون مكملة لها.. ومن أهم تلك الموارد الإرادة السياسية الملتزمة والمستمرة في التزامها بدور التعليم إيماناً بأن رأس المال البشري يمثل العامل الرئيسي في إنتاج المعرفة وتحقيق التنمية، وينعكس اهتمام الإرادة السياسية في تأكيد ما

يستحقه التعليم الجامعي من أولوية واهتمام مادي ومعنوي، وهو بهذا يمثل مورداً مهمًّا من الموارد التي تتضمنها مدخلات الإنفاق على التعليم. (حامد عمار، ١٩٩٥ م، ص ص٨٤ -٨٥).

وعليه.. فإن التزام الحكومات العربية بتمويل التعليم الجامعي يمثل شرطاً أساسيًّا، انطلاقاً من التزامها القانوني؛ لأن تطوير التعليم الجامعي يعتمد بشكل أساسي على مستوى التمويل الذي يتلقاه من مختلف المصادر، وخاصة المصدر الحكومي، الذي ألا يتأثر ولا يخضع لعمليات التبرع أو المنح أو القروض أو الأزمات الاقتصادية، التزاماً بقاعدة أن "الضرورات الاقتصادية لا تبيح المحظورات التربوية".

ولبعث الحياة من جديد في التعليم الجامعي العربي، لا بد من البحث عن مصادر تمويل جديدة يمكن أن تسهم بفاعلية في تحقيق أهداف الجامعات العربية وإحراز النمو والتقدم المنشود.

وفيما يلي أهم هذه المصادر.

١ـ التمويل الذاتي

لم يعد من المقبول أن تقف الجامعات العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين مكتوفة الأيدي أمام تحديات انخفاض نوعية مخرجات التعليم الجامعي، وأمام التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع، وتنعكس بدورها على التعليم الجامعي؛ الأمر الذي يتطلب أن تقوم الجامعات بدور قيادي، يتمثل في البحث عن موارد مالية خارج نطاق الموازنة الحكومية، لتسهم بفاعلية في تعزيز موازنتها السنوية.

◆ الجامعة المنتجة

إن التوجه السابق يتطلب أن تخطط الجامعات العربية لتصبح جامعات منتجة، فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث يربط نموذج الجامعة المنتجة التعليم الجامعي بالمجتمع، ويستجيب استجابة واضحة للواقع الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع العربي، بل ويقلل من القيود التي تضعها الدول على الجامعات، وتؤمن لنفسها قدراً من الحرية الأكاديمية بما يتيح لها تنفيذ أهدافها وتحسين أداء مخرجاتها، من خلال الترابط الوثيق بين خدمة المجتمع والبحث العلمي.

وعليه.. فإن الجامعات العربية مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية وخاصة الوحدات الزراعية والتقنية والصناعية، على أن تظل هذه الوحدات تؤدي دورها التعليمي والبحثي، مع مراعاة عدم السعي لتمويل الجامعات بأسلوب الصفقات التجارية التي تقوم على المقاولات والمضاربات والمتاجرة، وإنما تعمل الجامعات على تحقيق موارد مالية إضافية من خلال انفتاحها على المجتمع وتقديم خدماتها له من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج.

إن التركيز على الجامعة المنتجة يمثل مدخلاً مهمًّا لتوفير موارد مالية إضافية للجامعات العربية، وهو لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالجامعة المنتجة هي الجامعة التي تنتج معارف وتطبقها، وهي الجامعة التي تستثمر مزارعها وورشها وأجهزتها وتجني من ذلك كثيراً من الفوائد منها ما يسهم في تحسين العملية التعليمية، بربط النظرية بالتطبيق، ومنها ما يوفر للجامعات عائداً ماديًّا يوجه لمزيد من التوسع في مراكز الإنتاج، وهذا وذاك يخدم في النهاية الجامعات والمجتمع العربي ويرقى بمستوى الأفراد فيه.

هذه الأنشطة والبرامج إذا تبنتها الجامعات العربية، من شأنها أن تغير من دورها التقليدي، وتعزز أهدافها الأساسية، هذا فضلاً عن تحقيق عوائد مالية، تسهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدول، وتدعم الجامعات لتحقيق وتفعيل أدوارها المختلفة.

وفيما يلي هذه الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تتبناها الجامعات العربية لتصبح جامعات منتجة وهي:

❖ استثمار أملاك الجامعات

يمكن للجامعات العربية أن تحصل على إيرادات مادية إضافية عن طريق استثمار أملاكها، سواء كانت مطاعم أو مساكن أو مزارع أو مستشفيات جامعية أو عقارات؛ الأمر الذي يتطلب إدارة للأملاك تعمل على استثمارها حسب متطلبات السوق، هذا فضلاً عن استثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، كاستخدام ورش الجامعة وتأجير بعض الممتلكات كالنوادي والمطاعم وغيره.

❖ تقديم خدمات استشارية

أصبح من الضروري على الجامعات العربية أن تتوسع في إنشاء المكاتب الاستشارية وفق قانون الجامعات، بحيث تقوم هذه المكاتب بتقديم المشورة الفنية والخبرة إلى دوائر الدولة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة والقطاع الخاص، وفق عقود تبرم بين هذه المكاتب والجهات الأخرى، تحدد التزامات كل طرف طبقاً لما هو متعارف عليه في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية.

ويمكن لهذه المكاتب أو المراكز الاستشارية أن تستعين بإمكانات الجامعة المادية والبشرية لتسيير أمورها، بما لا يتعارض مع سير التدريس، وبالتنسيق مع الأقسام العلمية المختلفة، ويسهم هذا التوجه في توفير موارد مالية للجامعات من ناحية، وتوقف قطاعات المجتمع المختلفة عن طلب الاستشارات من الخارج، وهي مكلفة للغاية من ناحية أخرى.

ويتطلب هذا التوجه أن تكون المكاتب الاستشارية بالجامعات العربية على أعلى مستوى من الخبرة العلمية المتميزة في مختلف المجالات، والتي تضاهي الخبرات الأجنبية إن لم تكن أفضل منها، هذا هو المدخل الأساسي لبقاء هذا المكاتب الاستشارية وفاعليتها في المجتمع؛ لذا يجب أن تهتم الجامعات بهذه المكاتب الاستشارية بحيث توفر لها خبراء في المجالات المختلفة، يملكون القدرة على تقديم الخدمات الاستشارية على أعلى مستوى من الأداء والجودة، التي تفوق في قيمتها ما تقدمه المكاتب الاستشارية الأجنبية.

❖ توجيه البحوث لخدمة قطاعات المجتمع

البحوث العلمية في المجتمع العربي ثروة ضائعة، حيث اختزلت أهدافها إلى مجرد الحصول على درجة علمية أو الترقية، فضلاً عن أنها غير موجهة، فالبحوث العلمية يتم اختيارها وفق رؤية الباحث نفسه وحسب خبرته الذاتية، ووفق ما يتوافر له من امكانات، كما لا توجد آليات واضحة لتقييم نتائج هذه الأبحاث ومعرفة مدى تلبيتها لاحتياجات السوق، أو ملاءمتها للتطور التقني والعلمي، وهو ما يضعف الروابط بين البحوث العلمية وقطاعات الإنتاج في المجتمع، وتظل هذه البحوث

حبيسة الأدراج والمجلدات، ناهيك عن عدم وجود تنسيق بين الجامعات المختلفة في إجراء هذه البحوث؛ مما يساعد على التكرار وعدم التنظيم وهو ما يقلل من قيمة البحث العلمي في المجتمع العربي.

استناداً إلى ما سبق يصبح لزاماً على الجامعات العربية، أن تعيد النظر في عملية البحث العلمي برمتها وتحدد أهدافها وطرقها وأساليبها ودورها في المجتمع، بل لابد من التنسيق بين الكليات المختلفة في كل بلد والكليات في الدول العربية حتى تتفادى عمليات التكرار، وهو ما يتطلب إنشاء موقع على الإنترنت يتضمن كل البحوث التي تمت في الجامعات العربية في كل الكليات وكل التخصصات. على أن يتاح للأفراد والباحثين الاطلاع على ما يريدون مقابل مبالغ مالية... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى على الجامعات العربية أن توجه البحوث العلمية لخدمة قطاعات العمل والإنتاج في المجتمع.

وعليه.. فإن الجامعات العربية مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج، من خلال إجراء البحوث المشتركة التي تخدم مباشرة هذه القطاعات الإنتاجية، وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، تدر على الجامعات موارد مالية إضافية تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي ودعم ميزانية الجامعات.

إن تسويق البحوث العلمية وجعلها سلعة ضرورية في المجتمع العربي، تتنافس عليها قطاعات الإنتاج المختلفة، مهمة أساسية للجامعات العربية في الوقت الراهن، لأنها في أمس الحاجة إلى أموال إضافية.. ويمكن أن يكون والبحث العلمي مصدراً واسعاً ومستمراً لدعم ميزانية الجامعات العربية، هذا فضلاً عما يحققه هذا التوجه من إعطاء قيمة أكبر للجامعات، وإحساس الباحثين بدورهم في المجتمع والربط الوثيق بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.

كما أصبحت الجامعات العربية اليوم مطالبة بإنشاء مراكز بحثية على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة؛ بحيث تقوم هذه المراكز بإجراء البحوث والدراسات بكفاءة عالية، الأمر الذي يتطلب أن يتوافر على خدمة هذه المراكز والعمل فيها نخبة من خيرة الباحثين والخبراء في الوطن العربي، كما ينبغي أن تعمل هذه المراكز مع

قطاعات المجتمع الإنتاجية، بحيث تضطلع قطاعات الإنتاج بالإنفاق على البحث العلمي وتمويله، وتسهم الجامعات في توفير الباحثين والخبراء في مختلف المجالات، على أن تستفيد القطاعات الإنتاجية من نتائج هذه البحوث في عمليات تطوير وتحسين الإنتاجية.

◆ **صناديق الاستثمار الجامعية**

تمثل مدخلاً مهمًّا لتوفير موارد مالية إضافية للجامعات العربية؛ حيث يخصص مبلغ معين من الموازنة السنوية ليوضع في صندوق يطلق عليه "صندوق الاستثمار"، كما أن الحكومة يمكن أن تدعم هذا الصندوق بمبالغ من أرباح البنك المركزي سنويًّا، هذا فضلاً عن إمكانة دعم البنوك التجارية لهذا الصندوق بمبالغ من أرباحها السنوية، بالإضافة إلى التبرعات، فيتجمع رأس مال في الصندوق يمكن استثماره عن طريق شراء وبيع السندات والأسهم، التي يتم تداولها في السوق، وكذلك شراء الأراضي والعقارات وإنشاء الجمعيات التجارية وتأجيرها، وغير ذلك من مجالات الاستثمار المعروفة، وهي تجربة رائدة لو تم تطبيقها في المجتمع العربي، يمكن أن تحقق عوائد مجزية تدعم الجامعات العربية.

وعلى سبيل المثال تشير خطة تطوير التعليم الجامعي في مصر، والتي تجري تنفيذ مرحلتها الأولى مع الخطة الخمسية الحالية، وامتدادها إلى الخطة التالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧م إلى تنفيذ مجموعة من المشروعات التطويرية، تقدر بحوالي (٧٢٠) مليون دولار، ولضمان عمليات التمويل، تقرر إنشاء صندوق لتطوير وتحديث التعليم الجامعي تموله بعض المؤسسات العربية والدولية المانحة إلى جانب الحكومة المصرية.

كذلك يجري حاليًّا إنشاء صندوق خاص لدعم البعثات الخارجية، لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، بالتعاون مع بعض الدول العربية والأجنبية، وقد تم الاتفاق مع البنك الدولي على تمويل المرحلة الأولى من خطة التطوير بقرض قيمته (٦٣) مليون دولار.. إلا أن هذه الصناديق تظل عرضة للمنح والمنع في ضوء الأجواء السياسية العالمية والعربية غير المستقرة؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة إنشاء صناديق استثمار جامعية، تعتمد على مصادر محلية كأرباح البنوك والتبرعات والمنح من قبل الأثرياء، وأرباح الشركات والمصانع وقطاعات الإنتاج المختلفة.

٢ـ تخصيص بعض الرسوم والضرائب

إن تمويل الجامعات قضية مجتمعية تحتاج إلى مزيد من الوفاق الوطني العام والشعور بالالتزام نحو الجامعات، بحيث يحظى تمويلها بأولوية، ومما يجسم ويدعم هذا الوفاق الوطني تخصيص بعض الرسوم والضرائب على القادرين وعلى الشرائح الضريبية الواسعة، التي لم تمتد إليها يد الهيئات الضريبية المركزية والمحلية بحيث يمكن فرض نسب ضريبية على بعض المجالات مثل ضرائب الأعمال التجارية وبعض السلع والكماليات المستوردة، وبعض الإيرادات المرتبطة بالإسكان الفاخر وتقسيم المدن الجديدة (حسان محمد حسان، ١٩٩٨م، ص٨٤١).

وهناك تجربة فريدة في الأردن يتم من خلالها تطبيق هذا التوجه، حيث تنص المادة رقم ١٨ من قانون الجامعات الأردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧م، على أن موارد الجامعات الأردنية تحدد من خلال الرسوم والمنح شرط موافقة مجلس التعليم العالي، والمنحة الحكومية من الموازنة العامة السنوية، وحصة الجامعات من الرسوم الجمركية والإضافية، ودخل المرافق الجامعية وأية إيرادات أخرى، وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم المخصصة للتعليم العالي فهي الرسوم الجمركية بواقع ٤٪ من قيم البضائع المستوردة، و١٪ من الأرباح الصافية للشركات ودينار واحد من كل هاتف سنويًّا، وخمسة دنانير عند التركيب لمرة واحدة، ٤٠ -٢٠٠ فلس عن كل متر مربع في كل أراضي الأبنية وحسب المساحات، ونصف دينار عن كل عقد إيجار ورسوم من رخص المهن.. الخ.

إن فرض ضرائب لصالح الجامعات العربية على المقتدرين في المجتمع العربي يمثل ضرورة إنسانية، وحضارية تجعل الأغنياء يساهمون في دفع تكاليف تعليم الفقراء، مما يحقق معانٍ فاضلة تجعل الفقراء لا يتعرضون للإهمال والتهميش ونقص فرص التعليم والتثقيف، لذا فإن إيجاد قنوات تمويل للتعليم الجامعي من قبل الشركات والمصانع والأثرياء في المجتمع العربي، أصبح ضرورة لدعم الجامعات العربية.

إلا أن هذا التوجه لا يجب أن يكون في صورة جباية مكروهة، لذا يجب أن يشعر الأثرياء ورجال الأعمال بالدور الحيوي للجامعات، وباستثمار أمثل لضرائبهم مما يقلل من مشاعر الغضب نتيجة استقطاع نسبة من دخولهم. وكل ذلك يتطلب من

الجامعات مزيدًا من الحرص والضبط في الإنفاق، واستثمار الأموال بكفاءة، تسهم في نمو الضمير الجمعي والوفاق الوطني العام.

٣ـ المؤسسات والشركات والبنوك

إن الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العربية، رهن بتوفير التمويل اللازم لها، وتعد مساهمة المؤسسات والشركات والبنوك في تمويل الجامعات ضرورة لا غنى عنها في الوقت الراهن، مقابل فوائد تحصل عليها هذه الشركات والمؤسسات والبنوك من الدولة والجامعات؛ فالدولة تقدم تيسيرات وتسهيلات ائتمانية وفترات حماية وإعفاء ضريبي، أما الجامعات فتقدم لهذه الشركات والمؤسسات والبنوك رأس المال البشري وهم خريجو هذه الجامعات، فتنتفع بعلمهم وبحوثهم وخبراتهم.

لذا بات واضحاً أنه من الضروري أن يكون لهذه المؤسسات والشركات والبنوك دور فاعل في تمويل الجامعات العربية، ولا يتم ذلك بصورة عشوائية، وإنما يجب أن تكون هناك قوانين ملزمة ولوائح منظمة، لتخصيص جزء من أرباح هذه المؤسسات لدعم الجامعات.. وليكن ذلك من خلال "صندوق التعليم العالي" وبذلك يصبح هناك صندوق دعم للتعليم الجامعي يضاف إلى التمويل الحكومي.

٤ـ التمويل الشعبي

تعد المشاركة الشعبية من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي على مستوى العالم، أما على مستوى المجتمع العربي فهي محدودة للغاية، على الرغم من أن أول جامعة عربية نشأت في مصر نشأة أهلية بتمويل الشعب، وكانت أهدافها ليست ربحية كما هو الحال في الجامعات الخاصة، وإنما هدفت إلى خدمة المجتمع المصري والارتقاء بمستوى أفراده، والآن الجامعات العربية في أمس الحاجة إلى الدعم الشعبي، ومشاركة المواطن العربي في تحمل جزء من نفقات التعليم الجامعي من خلال ما يقدمه من تبرعات وهبات وأوقاف.

وهو ما يتطلب رفع وعي الأفراد في الدول العربية بأهمية التعليم الجامعي وبما يعانيه من نقص في الأموال أدى إلى انخفاض في نوعية خريجيه، وإخفاق في تحقيق أهدافه، وهو ما انعكس سلباً على المجتمع، الذي ظهرت عليه مؤشرات التردي،

ورفع وعي المواطن العربي بالعلاقة الطردية بين انهيار التعليم وانهيار المجتمع، ومن ثم المشاركة الشعبية في دعم وتمويل التعليم الجامعي من أجل تحقيق مستوى أفضل من الرقي والتقدم للمجتمع العربي.

ويعتمد التمويل الشعبي على الأثرياء وأصحاب الأوقاف والهبات، ومن خريجي الجامعات العربية الذين يحتلون مواقع كبرى داخل المجتمع وخارجه، وهو يستند إلى قناعات دينية وأخلاقية، ويمثل التمويل الشعبي أحد مصادر التمويل المهمة التي يمكن أن تدعم الجامعات العربية إذا ما أحسن استثماره، والإعلام عنه.

وفيما يلي أهم مجالات التمويل الشعبي:

❖ **الهبات و التبرعات**

تمثل الهبات والتبرعات من قبل الأثرياء والقادرين في المجتمع مصدراً مهمًّا لدعم الجامعات وهو يتطلب نشر الوعي التطوعي وإيقاظه عند الأفراد الأثرياء، وحثهم على مد يد العون للجامعات.. هذا ويمكن أن تفيد الجامعات من التبرعات التي تقدمها المنظمات أو الشركات في المجتمع، وقد تكون في صورة أموال أو منح دراسية أو تجهيز مكتبات ومختبرات أو شراء أراضي أو التبرع بها.

❖ **الأوقاف**

تملك الأمة العربية الإسلامية رصيداً هائلاً من الزكاة والصدقات والأوقاف، والمجتمع العربي في الوقت الراهن في أمس الحاجة إلى إحياء فكرة الوقف الإسلامي بهدف دعم وتمويل التعليم الجامعي، خاصة وأن بعض الفقهاء أباحوا دفع أموال الزكاة لخدمة شئون التعليم.

إلا أن استثمار هذا المصدر وتفعيله يتطلب تخطيطاً منظماً بين الجامعات ووسائل الإعلام ، بحيث يمكن رفع وعي الأفراد بأهمية دعم الجامعات، واستخدام وسائل الإعلام كأداة تبين للأفراد أن الوقف لا يقتصر على دور العبادة فحسب، وإنما يرتبط بالتعليم بمراحله المختلفة، وأن وقف الأموال أو الأراضي لحساب مؤسسات التعليم هو في جوهره إحياء للأمة وطريق للريادة والتنافس؛ فالتعليم هو أساس

التقدم والتطور، ودونه يتخلف المجتمع ويتردى، ويتجرع ذل الضعف والهوان في عالم لم يعد يحترم إلا الأقوياء.

هذا.. ويمكن الاستفادة من التجارب الموجودة على المستوى المحلي في لبنان وسوريا وعلى المستوى العالمي في أمريكا، فهناك تجربة رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأوقاف والتبرعات، فقد وصل مجموع تبرعات العمل الخيري لعام ١٩٩٤م في الولايات المتحدة إلى ١٣٠ بليون دولار.

❖ جمعيات الخريجين

هي جمعيات يتم إنشاؤها بحيث تضم في عضويتها بعض خريجي الجامعات، وشخصيات محلية لها مكانة اجتماعية كمديري البنوك والشركات وأعضاء مجلس الشعب وغيره، ممن يحتلون مراكز قيادية في المجتمع، وكذلك أولئك الذين يعملون في الخارج، ولتفعيل هذه الجمعيات ينبغي أن تقوم الجامعات بوضع آلية معينة لمتابعة الخريجين وأعمالهم ووظائفهم وهو نظام متبع في الجامعات الغربية، هذا فضلاً عن الحاجة الماسة إلى علاقات عامة تنظم التعاون مع هذه الجمعيات، ودعوة الأفراد من خلالها للمشاركة في دعم وتمويل الجامعات العربية.

ولا يقتصر عمل هذه الجمعيات على الخريجين الذين يعملون داخل المجتمع العربي فحسب، بل يمتد عملها إلى أولئك الذين يعملون في الخارج، حيث تشير بعض التقارير المصرية إلى إمكانة الإفادة من حوالي ١٢٠ ألف عالم وباحث واختصاصي مصري في أمريكا وأوربا لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعلمية في المجتمع العربي، وهي فرصة جيدة للتواصل معهم ودعوتهم لدعم جامعاتهم ماديًا ومعنويًا.

وإذا كان التواصل مع من يعملون خارج الوطن، يواجه صعوبات.. فإنه يجب تذليل هذه الصعوبات، بحيث يصبح من مسئوليات العلاقات العامة بالجامعات عمل آلية واضحة للتواصل مع الخريجين ممن يعملون خارج الوطن، هذا فضلاً عن التواصل مع الخريجين المقيمين على أرض وطنهم؛ حتى يمكن الإفادة من جهودهم في التمويل المنتظم للجامعات، وتقديم خبراتهم وأفكارهم لخدمة الجامعات العربية في المجالات المختلفة.

وهناك تجارب رائدة في هذا المجال على مستوى العالم، ينبغي الاستفادة منها بحيث تكون هناك خطط علمية في الجامعات العربية، تتضمن آلية واضحة المعالم للتواصل مع الخريجين الذين يعملون في مواقع اقتصادية أو سياسية مرموقة سواء داخل أو خارج المجتمع، ودعوتهم لزيارة جامعاتهم التي تخرجوا منها، ودعمها بشكل مستمر.

كما يجب هنا تأكيد ضرورة استثمار الأموال التي يتم تحصيلها، أفضل استثمار ممكن بحيث توجه هذه الأموال لخدمة مجالات مهمة في الجامعات، وهو ما يتطلب قدرًا من التعاون والتنسيق مع مجالس الجامعات في الدول المختلفة، لتحقيق مزيد من الضبط في الإنفاق، والشفافية في اتخاذ قرارات الإنفاق ومراجعة الميزانيات.

استناداً إلى ما سبق.. فإن التمويل الشعبي للجامعات العربية يتطلب نهجاً علميًّا منظماً للاستفادة من جهود المشاركة الشعبية في تمويل التعليم الجامعي ودفعها نحو مزيد من الشراكة، بحيث يمكن التخطيط لجمع موارد مالية من خلال:

- **الهبات والتبرعات**
- الخريجين ممن تولوا مناصب وأعمالاً قيادية.
- الأوقاف التي يمكن أن تغذي التعليم الجامعي بالأموال.
- العلماء والمفكرين خارج الوطن العربى.

٥- قروض الطلاب

يعد نظام القروض التي تقدم للطلاب أثناء دراستهم، أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي المنتشرة على مستوى العالم، وهي واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي، حيث تقدم القروض الدراسية من الحكومة أو من المؤسسات المالية والبنوك التجارية، وقد تكون عن طريق بنك متخصص لإقراض الطلاب، بضمان الحكومة أو أسر الطلاب، ويجب أن تكون هذه القروض دون فوائد أو بفوائد قليلة للغاية.

وقد يعترض البعض على إدراج قروض الطلاب، كأحد مصادر تمويل التعليم الجامعي مستقبلاً ضمن هذا التصور، إلا أن النظرة الاستشرافية لمستقبل التعليم الجامعي في ظل الأوضاع السكانية والظروف الاقتصادية للمجتمع العربي والاتجاه المتزايد نحو خصخصة التعليم، والذي بدأ يأخذ مكاناً كبيراً على أرض الواقع، تحتم ضرورة الأخذ بهذا المصدر؛ نظراً لأنه سيكون أخف وطأة من أن ينفرد القادرون وحدهم بالتعليم الجامعي، أو من أن يمنح الفقراء "شهادة فقر".

وهو ما يؤكده "حامد عمار" ويعتبره إجراءً بالغ الأهمية يكتمل به إلى حد كبير التحقيق العملي لجانب من جوانب مفهوم تكافؤ الفرص في التعليم، حيث أثبتت الدراسات تدخل الأوضاع الاقتصادية في مدى تمكين المتعلم من الاستمتاع بحقه في متابعة نموه العلمي الذي يستحقه؛ الأمر الذي يتطلب إنصافاً تفرضه الحاجة أو الضرورة، ومنها ضرورات العسر الاقتصادي، التي تتيح للفقراء من الطلاب قروضاً تكفل لهم الوفاء بحاجاتهم التعليمية والمعيشية خلال سنوات الدراسة (حامد عمار، ٢٠٠٠م، ص١٥٤).

إن هذا التوجه لا يحرم الطالب من مواصلة تعليمه، وإنما يقدم له فرصًا لأن يشق طريقه في التعليم حسب قدراته وإمكاناته من خلال هذه القروض التي يتعهد بردها بعد التخرج والعمل، على أن تتبع آلية ميسرة في رد هذه القروض، بحيث تكون بعد فترة زمنية معينة بعد العمل، وبعد أن يصل الراتب إلى ٨٥٪ من المعدل الوطني وعلى خمس سنوات أو أكثر.

وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية إنشاء بنك للطلاب على غرار البنوك الأخرى كبنك الإسكان وبنك الإقراض الزراعي وغيره، على أن يقوم البنك بتقديم قروض للطلاب، لتغطية تكاليف تعلمهم وإعاشتهم، ويقوم الطلاب بالسداد بعد التخرج واستلام العمل وعلى أقساط تمتد إلى خمس أو عشر سنوات، ودون فائدة، وأن يتم تغطية رأس مال البنك من كل من الحكومة وقطاع المال والأعمال والإعانات الدولية، وهو توجه يحقق إمكانية مواصلة الفقراء تعليمهم من ناحية، ويقلل من الاعتماد على مجانية التعليم بشكلها الحالي من ناحية أخرى.

ويقترح الكاتب أن يدفع الطلاب من هذه القروض ٣٠٪ من تكاليف تعليمهم في الجامعات وتتحمل بقية المصادر ٧٠٪ من تكاليف تعليم الطلاب، على أن يقوم الطلاب بالاقتراض من بنك الطلاب في حدود احتياجاته التي تصل إلى ٣٠٪، أو أكثر مع تأكيد دعم الدول العربية للجامعات واستمرارها في رصد الميزانيات المناسبة فضلاً عن مصادر التمويل الأخرى.

كما يتطلب نظام القروض أن تقابله خدمات تعليمية أفضل، وهو ما يتطلب أن تعود الأموال المحصلة من قروض الطلاب Student loans على الجامعات في صورة تحديث وتجديد وتطوير الجامعات العربية ودعمها بالأجهزة والمعدات والمختبرات، وتفعيل عمليات البحث والتدريس، والتلاحم مع المجتمع لخدمته وتحسين أداء الأفراد فيه ؛ الأمر الذي يجعل الجامعات ذات دور فاعل ومؤثر في المجتمع، ويجعل الأفراد يشعرون بأن ما يدفعونه من أموال يعود عليهم في صورة خدمات أفضل تحسن من أدائهم وتعدهم للعمل بشكل أفضل في المستقبل.

ولتطبيق نظام القروض كأحد مصادر تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي، ينبغي تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب، بحيث ينظم لهم برنامج عمل يساعدهم على تحمل جزء من تكاليف تعليمهم وهو نظام معمول به في عديد من دول العالم المتقدم، حيث يعمل الطلاب أثناء دراستهم الجامعية ضمن برنامج عمل مخطط من قبل الجامعة لمساعدة الطلاب الفقراء.

ويأتي تبني هذا المصدر كأحد مصادر تمويل التعليم الجامعي مستقبلاً، من منطلق حاجة الجامعات العربية لمصادر تمويل إضافية، وأنه نظام يجعل الطلاب أكثر حرصاً على إنجاز دراستهم بأسرع ما يمكن ، هذا فضلاً عن أنه يوفر فرص للطلاب لمواصلة تعليمهم دون أن يقف العوز والفقر حاجزاً بينهم وبين مواصلة تعليمهم، كما أنه يمكن أن يدعم الجامعات ويرفع من نوعية خريجيها.

٦ـ التمويل الخارجي

يعتمد كثير من الدول النامية على القروض والمعونات الخارجية في تمويل التعليم الجامعي، وتشير خطط التنمية في بعض الدول العربية صراحة إلى الاعتماد على

التمويل الخارجي كأحد مصادر تمويل مشروعات التعليم، ويحتاج التمويل الخارجي إلى دراسة متأنية بحيث يمكن استثماره أفضل استثمار ممكن، ولتعرف الأهداف من ورائه، حتى لا يتسرب إلى الجامعات تمويل مشبوه أو تمويل يخدم أغراضاً أجنبية تتعارض مع أهداف المجتمع.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك هدراً واضحاً في القروض والمعونات الأجنبية الموجهة لقطاع التعليم في بعض الدول العربية، حيث لا يوجد تنسيق بين الجهات المانحة والجهات المسئولة عن استخدام القروض؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التمويل الخارجي برمته، والتخطيط العلمي المنظم لاستثمار هذه القروض والمعونات أفضل استثمار ممكن.

ويجب هنا تأكيد أن القروض والمعونات الأجنبية لها أهداف معلنة وأهداف خفية، لذا ينبغي أن يكون المجتمع العربي أكثر حرصاً وانتباهاً أثناء التعامل مع التمويل الخارجي كأحد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومن ناحية أخرى.. فإن القروض والمعونات الأجنبية قد تنهال على المجتمع في فترات معينة، وقد تنقطع عن المجتمع في فترات أخرى، الأمر الذي يتطلب عدم الاعتماد المطلق على هذا المصدر لتمويل التعليم الجامعي، وإنما تكون هناك بدائل أخرى متنوعة تدعم الجامعات العربية.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن المشاركة المؤسسية والفردية والشعبية ينبغي أن تكون في إطار دعم الدولة والجهد الحكومي وليس للاستغناء عنه، وفي إطار تطوير التمويل الحكومي وليس للتوقف عنه، وهو ما أكده تقرير اليونسكو الذي أشار إلى أنه من الضروري عدم الخلط بين تحرير العلاقات الاقتصادية على أساس ليبرالي، وضرورة تشجيع روح الإقدام الاقتصادي من ناحية وبين غياب سياسة اجتماعية عامة، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التعليم الجامعي من ناحية ثانية، كما ينبغي عدم تفسير منح الاستقلال التنظيمي على أنه سياسة بديلة تستهدف حمل المؤسسات على جمع الأموال لنفسها، وعليه.. فإن دعم القطاع العام للتعليم الجامعي يظل أمراً جوهريًّا لضمان أدائه لرسالته في المجتمع العربي (اليونسكو، ١٩٩٥م، ص٢٤).

ويستبعد الكاتب الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي في الوقت الراهن ؛ لأنها لا تناسب ظروف كثير من الدول العربية حتى وإن كانت هناك بعض المبررات القوية التي تؤكد أنها من المصادر الضرورية مستقبلاً ، إلا أن التصور الحالي يؤكد أنه لم يحن الوقت لتحصيل رسوم دراسية من الطلاب ؛ لأنها سوف تسهم في اختفاء مجانية التعليم ، وهي علامة حضارية ينبغي الحفاظ عليها وعدم التفريط فيها.

ثانيًا: ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي العربي

إن مشكلة تمويل التعليم الجامعي يمكن حلها ليس فقط من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية ، وإنما كذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة ؛ بهدف تقليل الهدر التربوي الذي يؤثر على كفاءة وجودة الجامعات العربية.

ويعد ترشيد الإنفاق من الأهمية بمكان لأنه يسهم في دعم التعليم الجامعي ، وتأتي الدعوة ماسة لترشيد الإنفاق من منطلق أن التعليم الجامعي موارده محدودة ، وحاجاته متعددة ، وله أهداف عامة تخدم جميع الأفراد بالمجتمع ؛ لذا.. فإن السعي لاستثمار الموارد المتاحة للجامعات أفضل استثمار ممكن هو ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية.

ويعرف ترشيد الإنفاق Cost Reduction بأنه عملية يتم من خلالها خفض تكلفة الوحدة ، من خلال ضغط مستويات الإنفاق ، وضبط معدلات تزايده كي يتماشى مع موارد المؤسسة. (محمد نشأت فؤاد ، ١٩٩٧م ، ص١١٦).

ويؤكد "حسان محمد حسان" أن مصطلح "ترشيد" لا يعني بالضرورة تخفيض بل عقلنة Rationalization أي تنظيم العائد من كل إنفاق وتشجيع الابتكار والتميز عند الإدارة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب ، مما ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الأداء التدريسي والبحثي والخدمي (حسان محمد حسان ، ١٩٩٨م ، ص ص ٨١٧ -٨١٨).

كما يؤكد "خلف البحيري" أن ترشيد الإنفاق في مجال التعليم لا يعني الحد من الإنفاق أو تقليله وإنما يعني حسن التدبير، وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن، من خلال التوجيه الرشيد للاعتمادات المالية وحسن استخدام هذه الاعتمادات في البرامج المختارة، فهو ترشيد في تخطيط الموارد واستخدامها، وبذلك يكون ترشيد الإنفاق هو توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة بأقصى كفاية ممكنة. (خلف محمد أحمد البحيري، ٢٠٠٢م، ص١٣).

استناداً إلى ما سبق.. فإن الجامعات العربية في حاجة ماسة إلى تقليل الهدر بصوره ومراحله المختلفة، من خلال الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، والاستثمار الأمثل للموارد، ومراعاة شروط الجودة الشاملة، واختيار القيادات بأفضل الطرق وأكثرها موضوعية، واستخدام أفضل طرق تقييم الأداء، لتحديد كفاءة العملية التعليمية ومستوى أداء الأفراد والمؤسسة بشكل عام.

ثالثاً: طرق غير مباشرة لتمويل التعليم الجامعي العربي

إن الفكرة التي يطرحها الكاتب هنا، تمثل مدخلاً غير مباشر لتمويل التعليم الجامعي العربي، انطلاقاً من أن تمويل التعليم الجامعي، لا يقتصر على التمويل المباشر، وإنما يتم بطرق متعددة، يأتي من بينها التمويل غير المباشر، وهو يتضمن أساليب وطرقًا يتم اتخاذها وتطبيقها، فتسهم في علاج بعض الأسباب التي أدت إلى أزمة تمويل التعليم الجامعي، وبالتالي تخفف بشكل أو بآخر من هذه الأزمة.

وفيما يلي أهم هذه الطرق والأساليب:

١ـ الجامعات الافتراضية

الجامعة الافتراضية هي مؤسسة أكاديمية، تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم الجامعي للطلاب، في أماكن إقامتهم، بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)، من خلال إنشاء بيئة إلكترونية تعليمية تعلمية متكاملة، تعتمد على شبكة متطورة.

وتعد الجامعة الافتراضية مدخلاً غير مباشر لتمويل التعليم الجامعي الحكومي؛ لأنها تسهم في استيعاب جزء من الطلاب، وتخفيف الضغط على التعليم الجامعي

الحكومي، ومن ثم تعالج مشكلة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، كما أنها تسهم في خفض كلفة الطالب الجامعي، ومن ثم تعالج مشكلة الإنفاق الحكومي المتزايد على التعليم الجامعي، هذا ولا تحتاج الجامعات الافتراضية إلى الاستثمارات الكبيرة في تشييد المباني وشراء الأراضي والتجهيزات وغيره.

والجامعة الافتراضية ليست بديلاً عن الجامعات الحكومية، وإنما هي مكملة لها، حيث تستعين الجامعة الافتراضية بالجامعات الحكومية في تقديم خدماتها، نظير عقود تبرم بين الطرفين لتقديم خدمات إلكترونية، وهو ما يزكي روح المنافسة بين الجامعات الحكومية، التي تعمل بشكل جاد على تطوير نفسها في المجال التقني.

وتوفر جامعات الهواء (الافتراضية) بيئة تعلم جديدة تدار إلكترونيًّا، من خلال غرف ومكتبات ومناهج إلكترونية، تسهم في خلق مجتمع افتراضي للمعرفة والتواصل والحوار، وهو ما يوفر فرصًا متنوعة للإبداع والابتكار، هذا فضلاً عن ارتباط ما يدرسه الطلاب بسوق العمل وحاجته المستقبلية. وهي تجربة رائدة في الدول المتقدمة، والمجتمع العربي في حاجة لمثل هذه الجامعات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة تمويل التعليم الجامعي.

٢ـ الجامعات المفتوحة

يعد التعليم المفتوح أحد البدائل المطروحة للتخفيف من الطلب المتزايد على التعليم الجامعي الحكومي، حيث تستقبل الجامعات المفتوحة روادها من الطلاب، وتوفر لهم تعلمًا تكامليًّا متعدد الوسائط، يعتمد على التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية، والتفاعل مع الدارسين من خلال المرشدين الأكاديميين الذين ينتشرون في المراكز التابعة للجامعة المفتوحة في المناطق المختلفة.

وتشير الدراسات إلى أن معدل الكلفة السنوية للدارس بالجامعة المفتوحة، لايتعدى ربع كلفة زميله في الجامعات الحكومية، وتصل إلى النصف إذا ما أخذ في الاعتبار معدل التسرب في الجامعات المفتوحة؛ الأمر الذي يؤكد دور الجامعات المفتوحة في خفض كلفة الطالب في التعليم الجامعي المفتوح، كلما زاد عدد المسجلين، حيث تتوزع الكلفة الثابتة على أكبر عدد من الطلاب.

كما أن كلفة إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح، تكون مرتفعة في البداية، إلا أنها مع مرور الوقت وزيادة عدد الطلاب، تصبح الكلفة المباشرة، أقل من مثيلاتها في التعليم الجامعي الحكومي؛ الأمر الذي يؤكد دور وأهمية التعليم الجامعي المفتوح في خفض كلفة الطالب، ومن ثم تسهم بشكل غير مباشر في علاج العديد من مشكلات التعليم الجامعي الحكومي.

وعلى الرغم من هذا إلا أن تجربة التعليم الجامعي المفتوح في الدول العربية، ما تزال تجربة ناقصة، حيث لم يتم الإعداد لها بشكل جيد، على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة، فهي للطلاب الأقل من حيث المستوى العلمي، والربح هو الموجه الأساسي لقيام المشروع والمقررات ليست على المستوى المطلوب، وهي عبارة عن تعليم مواز للحصول على الدرجة الجامعية؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة إعادة النظر في التعليم الجامعي المفتوح، ودعمه ماديًا ومعنويًا وإعلاميًا، بحيث يجد إقبالاً من الطلاب في المجتمع العربي، وهو ما يمكن أن يسهم في علاج كثير من مشكلات التعليم الجامعي الحكومي، ومن ثم يعود الاستثمار في هذا المشروع بعوائد أكبر بكثير من الأموال، التي تصرف عليه؛ ليصبح على غرار التعليم الجامعي المفتوح بالدول المتقدمة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربيـــــة

ثانياً : المراجع الأجنبيـــة

أولاً المراجع العربية:

١. إبراهيم عبدالرازق آل إبراهيم (٢٠٠٢). **التربية والتعليم في زمن العولمة. مجلة** التربية. العدد ١٤٠ ، السنة ٣١ ؛ قطر: اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

٢. إبراهيم عبدالوكيل الفار (٢٠٠٠). **تربويات الحاسوب.** العين: دار الكتاب الجامعي.

٣. أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٢). **التعليم في مصر ماضيه، وحاضره، ومستقبله** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٤. أحمد محمود أحمد محمود وعاصم عبدالرحمن الشيخ (٢٠٠٣). دور شبكة الإنترنت في تفعيل التسويق الجامعي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية.** العدد الحادي والأربعين، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٥. أحمد نصحي وآخرون (٢٠٠٠). **الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

٦. إسماعيل صبري عبدالله (١٩٩٦). **التعليم العالي: المجانية والتطوير.** كراسات استراتيجية. السنة السادسة.

٧. أليس لام (٢٠٠٢). نماذج التعلم والابتكار المجتمعية البديلة في الاقتصاد المعرفي. ترجمة أمين عبد اللاه أمين. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، العدد (١٧١). القاهرة: اليونسكو.

٨. انطوان حبيب رحمة (٢٠٠٠). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها. **مجلة اتحاد الجامعات.** العدد

المتخصص (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٩. أنور غالب السعيد (١٩٩١). اتجاهات الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية. **مؤتمر اقتصاديات التعليم العالي في الوطن العربي ومكانها من خطط التنمية**. قطر: جامعة قطر.

١٠. أنور غالب السعيد (٢٠٠٠). **اقتصاديات التعليم**. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.

١١. بول أ. ديفيد ودومينيك فواري (٢٠٠٢). مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة. ترجمة منى عبدالظاهر. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**. العدد (١٧١). القاهرة: اليونسكو.

١٢. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٦). الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. صندوق النقد العربي. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

١٣. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (٢٠٠٢). الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. صندوق النقد العربي. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

١٤. **تقرير التنمية الإنسانية العربية** (٢٠٠٢). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٥. تيري شوفالييه (١٩٩١). إعادة النظر في تمويل التعليم ما بعد الإلزامي. **مجلة مستقبليات**. العدد (٧٨)، اليونسكو.

١٦. ج.ب. أتكنسون (١٩٩٣). **اقتصاديات التربية**. ترجمة عبدالرحمن بن أحمد الصائغ. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٧. جاك ديلور (١٩٩٧). **التعلم ذلك الكنز الكامن**. ترجمة جابر عبدالحميد جابر. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٨. جامعة الإمارات (٢٠٠٠). **ندوة شراكة فاعلة بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم والشباب**. العين: كلية التربية.

١٩. جاند. ب.ج. تيلاك (١٩٩٧). **تأثير التصحيح الهيكلي على التعليم: استعراض التجربة الآسيوية**. ترجمة سعيد حسن عبدالعال. مجلة مستقبليات. المجلد ٢٧، العدد ١٠١، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.

٢٠. حامد عمار (١٩٩٤). **الجامعة رسالة ومؤسسة**. مؤتمر التعليم العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين. الكويت: جامعة الكويت.

٢١. حامد عمار (١٩٩٥). **من همومنا التربوية والثقافية**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

٢٢. حامد عمار (٢٠٠٠). **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

٢٣. حسان محمد حسان (١٩٩٨). مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي**. الجزء(٢). العين: كلية التربية.

٢٤. حسان محمد حسان وآخرون (١٩٩٨). **أصول التربية**. العين: دار الكتاب الجامعي.

٢٥. حسن أبو بكر فريد العولقي (١٩٩٨). **تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل تمويل التعليم**. تمويل التعليم وسبل تنميته في الدول الأعضاء. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٦. حسن أبو بكر فريد العولقي (١٩٩٨). تمويل التعليم العالي وترشيد نفقاته في الوطن العربي. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر**.الجزء (٢)، العين: كلية التربية.

٢٧. خالد يوسف العمري (١٩٩٧). **آفاق وتطلعات حديثة للتعلم الجامعي: منظور تربوي. مؤتمر تربية الغد**. جامعة الإمارات: كلية التربية.

٢٨. خضير بن سعود الخضر (١٩٩٩). **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز**. الرياض: مكتب العبيكان.

٢٩. خلف محمد أحمد البحيري (٢٠٠٢). **دراسات ترشيد الإنفاق في مجال التعليم**. جامعة جنوب الوادي: كلية التربية بسوهاج.

٣٠. خليل حماد وسعيد البشير (٢٠٠٠). تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية "دراسة حالة الأردن". **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: أمانة اتحاد الجامعات العربية.

٣١. داخل حسن جريو (٢٠٠٠). التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: أمانة اتحاد الجامعات العربية.

٣٢. درويش العشري (١٩٩١). كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية. **مؤتمر اقتصاديات التعليم العالي في الوطن العربي ومكانها من خطط التنمية**. قطر: جامعة قطر.

٣٣. ذياب البداينة (٢٠٠٢). **الأمن وحرب المعلومات**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

٣٤. سالم سعيد القحطاني (١٩٩٨). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. **ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. رؤية مستقبلية**. الجزء الأول، الرياض.

٣٥. سعد الدين أحمد عكاشة (١٩٩٩). تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنميته. **المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٣٦. سعيد إسماعيل علي (١٩٩٣). مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة. **مجلة دراسات تربوية**. المجلد الثامن. الجزء (٥٢)، القاهرة: رابطة التربية الحديثة.

٣٧. سعيد إسماعيل علي (١٩٩٧). **الأصول السياسية للتربية**. القاهرة: عالم الكتب.

٣٨. سعيد التل وآخرون (١٩٩٧). **قواعد الدراسة في الجامعة**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٩. سمير عبدالوهاب الخويت (١٩٩٣). التربية والتزايد السكاني: دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية في مصر. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد (٢٧)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

٤٠. شادية التل (١٩٩٨). البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهه لخدمة الجامعة والمجتمع. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر**. الجزء (٢)، العين: كلية التربية.

٤١. شبل بدران (١٩٩٢). الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم. **مجلة التربية**

المعاصرة. العدد الثاني والعشرين. السنة التاسعة، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

٤٢. شبل بدران وجمال الدهشان (٢٠٠١). **التجديد في التعليم الجامعي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

٤٣. صبحي القاسم (٢٠٠٠). نوعية التعليم العالي في الوطن العربي قضايا وأفكار. **مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**. عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

٤٤. صلاح الدين المتبولي (٢٠٠٣). **التعليم والقروض الأجنبية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٤٥. صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٦). **ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية**. أبو ظبي.

٤٦. ضياء الدين زاهر (١٩٩٥). الدراسات العليا العربية بعين الواقع وسيناريوهات المستقبل. **مجلة مستقبل التربية**. مجلد١.

٤٧. عبد الناصر محمد رشاد (١٩٩٧). التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري. **سلسلة المراجع التربوية والنفسية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٤٨. عبدالإله نعمة جعفر (٢٠٠٠). دراسة حول تمويل تكاليف التعليم العالي في الأردن. **مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**. عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

٤٩. عبدالإله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد (٢٠٠١). **التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته مع التركيز على تجربة بغداد**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

٥٠. عبدالحميد بهجب فايد (٢٠٠٠). تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٥١. عبدالرحمن بن أحمد صائغ (٢٠٠٠). تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٥٢. عبدالعزيز بن عبدالله السنبل (٢٠٠٢). **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**. الاسكندرية: المكتب الجامعي.

٥٣. عبدالله بوبطانه (١٩٩١). الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي مقارناً مع الإنفاق في بعض الدول المتقدمة والنامية. **مؤتمر اقتصاديات التعليم العالي في الوطن العربي ومكانها من خطط التنمية**. قطر: جامعة قطر.

٥٤. عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر (٢٠٠١). دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. **سلسلة ابداعات تربوية (٥)**. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٥. عبدالله زاهي الرشدان (٢٠٠١). **في اقتصاديات التعليم**. عمان: دار وائل للنشر.

٥٦. عبدالله عبدالدايم (٢٠٠٠). **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية**. بيروت: دار القلم للملايين.

٥٧. عبدالله عبدالعزيز السهلاوي (٢٠٠٠). الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالى والحوار المطلوب. **المجلة التربوية**. العدد

(٥٦)، المجلد الرابع عشر، الكويت: مجلس النشر العلمي.

٥٨. عبدالمنعم محمد عثمان وشيخه عبدالله المسند (١٩٩٨). التعليم العالي الخاص: دراسة مقارنة. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر**. الجزء (٢)، العين: كلية التربية.

٥٩. عدنان الأحمد (١٩٩٨). دور البحث العلمي في تجويد التعليم وتجديده انطلاقاً من نماذج التعليم العالي الموجودة والمفترضة. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر**. الجزء (٢)، العين: كلية التربية.

٦٠. عدنان الأحمد (٢٠٠٠). التمويل العام والخاص للتعليم العالي: استراتيجية مقترحة. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص رقم (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٦١. عدنان عبدالفتاح صوفي (١٩٩٨). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي. **ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية**. الجزء الثاني، الرياض.

٦٢. عدنان مصطفى (١٩٩٥). **مسألة الجامعات العربية** : منظور القبوراطية. مجلة عالم الفكر.

٦٣. عزت عبدالموجود (١٩٩١). بعض منهجيات اقتصاديات التعليم. **الدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحادات الدول العربية والمؤتمر العلمي**. الدوحة: جامعة قطر.

٦٤. عزيز حنا داود (١٩٩٣). أزمة الفكر التربوي الجامعي والمجتمع. **مجلة التربية المعاصرة**. عدد (٢٨)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

٦٥. عصام الدين هلال (١٩٩٣). الجامعات المصرية في إطار اللحظة التاريخية الراهنة. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد (٢٩)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

٦٦. على أحمد مدكور (٢٠٠٠). **التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦٧. علي أحمد مدكور (٢٠٠٣). **التربية و ثقافة التكنولوجيا**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦٨. علي عبدالعليم عبدالحميد (١٩٩٠). **الأسس النظرية لمحاسبة التكاليف**. المنصور: دار الوفاء للطباعة والنشر.

٦٩. الغالي أحرشاو وأحمد الزاهر (٢٠٠١). البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة. **المجلة العربية للتربية**. المجلد الحادي والعشرين، العدد الأول، الرياض: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٧٠. فايز محمد العيسوي (٢٠٠١). **أسس جغرافية السكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٧١. فوزية بنت بكر البكر (٢٠٠١). **النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي الواقع والمعوقات** دراسة مسحية لعضوات هيئة التدريس في بعض جامعات وكليات البنات في الرياض. مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ٨١، السنة ٢٢، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٧٢. كليمينتي فوريرو وآخرون (٢٠٠٢). منفذ الباحثين من البلدان النامية إلى العلوم والتكنولوجيا الدوليتين. ترجمة سعاد الطويل. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**. العدد (١٧١). القاهرة: اليونسكو.

٧٣. لمياء محمد أحمد السيد (٢٠٠٢). **العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية**.

القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٧٤. ماجد فرحان بدر (٢٠٠٠)، أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع والحلول. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات.

٧٥. ماجد فرحان بدر وحسني علي خريوش (١٩٩٨). أزمة تمويل التعليم الجامعي: الواقع والحلول المستقبلية. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر**. الجزء (١)، العين: كلية التربية.

٧٦. المجلس الأعلى للجامعات (٢٠٠٣). **إحصاء الطلاب المقيدين بجامعات جمهورية مصر العربية**. القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعي.

٧٧. محسن خضر (٢٠٠٠). **من فجوات العدالة في التعليم**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٧٨. محمد الحاج حسن (٢٠٠٠). العوامل المؤثرة على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في الأردن. **مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**. عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

٧٩. محمد حسين الصطوف (٢٠٠٠). آفاق البحث العلمي وإشكاليات صناعة القرار. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٨٠. محمد ربيع (٢٠٠٠). التعليم العالي الأهلي في الأردن: واقع وتطلعات. **مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**. عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

٨١. محمد سعيد حمدان (٢٠٠١). **التعليم المفتوح والتعليم عن بعد مفهومه - فلسفته - أهدافه وأهميته في التنمية**. مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد التاسع والثلاثون. عمان الأمانة

لاتحاد الجامعات العربية.

٨٢. محمد صالح عبدالقادر (١٩٩٧). **نظريات التمويل الإسلامي**. عمان: دار الفرقان.

٨٣. محمد عبدالخالق مدبولي (٢٠٠٢). **التنمية المهنية للمعلمين (الاتجاهات المعاصرة - المدخل - الاستراتيجيات)**. العين: دار الكتاب الجامعي.

٨٤. محمد علي السيديه ومحمد عمر باطوع (٢٠٠٠). تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص رقم (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٨٥. محمد غانم (٢٠٠٠). الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص رقم (٣)، عمان: أمانة اتحاد الجامعات العربية.

٨٦. محمد غانم (٢٠٠٠). تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد السابع والثلاثون، عمان : الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٨٧. محمد متولي غنيمة (٢٠٠١). **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي "أساليب جديدة"**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٨٨. محمد متولي غنيمه (١٩٩٦). **الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٨٩. محمد مصطفى حبشي (٢٠٠٠). **سياسات التعليم العالي "إدارة وتمويل"**. مجلة اتحاد الجامعات. العدد المتخصص (٣). عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٩٠. محمد منير مرسي (١٩٩٨). **تخطيط التعليم واقتصادياته**. القاهرة: عالم

الكتب.

٩١. محمد منير مرسي (٢٠٠٢). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. القاهرة: عالم الكتب.

٩٢. محمد نشأت فؤاد (١٩٩٧). ترشيد الإنفاق على العمالة في شركة الوجه القبلي للغزل والنسيج. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**. العدد الخامس، أسيوط: كلية التجارة.

٩٣. محمد يوسف المسيليم (٢٠٠٢). **اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري**. د.ن.

٩٤. محمود عباس عابدين (٢٠٠٠). **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٩٥. محمود عز الدين عبدالهادي (١٩٩٩). **ظاهرة العولمة وأثرها على التربية في دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة تحليلية"**. عجمان. جمعية أم المؤمنين النسائية.

٩٦. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٠). **التقرير الاستراتيجي العربي**. القاهرة: المركز.

٩٧. مصطفى عزت طوفان (٢٠٠٠). **التطوير ، التعليم، والمجتمع في الدول العربية**. بيروت: بيان للنشر والتوزيع.

٩٨. معين حلمي الجملان (١٩٩٨). **التعليم عن بعد ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي: توجهات مستقبلية**. مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد الثالث والثلاثون، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

٩٩. مليحان معيض الثبيتي (٢٠٠٠). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلية" **المجلة التربوية**. المجلد الرابع عشر، العدد ٥٤، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

١٠٠. مهنى محمد إبراهيم (١٩٩٠). **الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربي**. الرياض: مكتب التربية لدول الخليج.

١٠١. نادية جمال الدين (١٩٩٣). التعليم كقوة منتجة للقوة. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد (٩)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

١٠٢. نبيل عبدالخالق متولي (٢٠٠١). دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري "إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مجلة مستقبل التربية العربية**. المجلد السابع، العدد (٢١)، الإسكندرية: المركز العربي للتعليم والتنمية. المكتب الجامعي الحديث.

١٠٣. نصيف جاسم الدليمي (٢٠٠٠). تجربة العراق في التعليم العالي والبحث العلمي: التمويل الذاتي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

١٠٤. نور الدين محمد عبدالجواد (٢٠٠٠). تمويل برامج التربية المستمرة في ضوء المتغيرات العالمية. **بحوث الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٠٥. نوره خليفة تركي السبيعي (١٩٩٤). تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغه التقليدية والبديلة دراسة تحليلية نقدية مع إشارات مقارنة. **حولية كلية التربية**. السنة الحادية عشر، العدد الحادي عشر، جامعة قطر: كلية التربية.

١٠٦. هادية محمد أبو كليلة (٢٠٠١). **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

١٠٧. و. إدوارد شتاينمولر (٢٠٠٢). الاقتصادات المعتمدة على المعرفة وارتباطها

بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ترجمة أسعد حليم. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**: العدد (١٧١)، القاهرة: اليونسكو.

١٠٨. وزارة التخطيط (١٩٩٦). **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣/٩٢م**. القاهرة: وزارة التخطيط.

١٠٩. يعقوب أحمد الشراح (٢٠٠٢). **التربية وأزمة التنمية البشرية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

١١٠. اليونسكو (١٩٩٥). **بحث في سياسات التغير والنمو في التعليم العالي**. القاهرة.

١١١. اليونسكو (٢٠٠٠). **تقرير عن التربية في العالم**. لبنان: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. A Kingsley, Bany & Elu, Juliet (2001). The World Bank and Financing Higher Education in Subsaharan Africa. **Higher Education**. Vol. 42.
2. Arica, Gustavo & Others (1997). **Education Finance and Education Reform**. North Carolina: NC. Center for International Development.
3. Ariff, M. & Abubakar, S. Y. (1999). The Malaysian Financial Crisis: Economic Impact and Recovery Prospects. **The Developing Economics**. Vol. XXXVII. No. 4.
4. Barr, Nicholas (2003). **Reports and Surveys Financing Higher Education**: Lessons From the UK Debate. Oxford: The Political Quarterly Publishing Co. Ltd.
5. Blaug, Mark (1970). **An Introduction to the Economic of Education**. New York: Penguin Books.
6. Borland, Jeff & Others (2000). **Returns to Investment in Higher Education**. Report to the Vice Chancellor. The University of Melbourne.

7. Brower, Aaron M. & Dehinger, Karen M. (1998). **What is a learning community?** University of Wisconsin- Madison.
8. Caillods, Francoise & Lewin, Keith (2001). **Financing Secondary Education in Developing Countries**. Paris: International Institute for Education Planning.
9. Chan, Lionel (1997). **School-Based Budgeting: A Cost-Benefit Model**. California: Eric E. D.
10. Cohn, Elchanan & Gesk, Terry G. (1990). **Economics of Education**. 3rd Edition. Oxford,: Pergamon Press.
11. Davis, Liebschutz & Others (1998). **Tax Cuts and Enrollment Changes**. New York: Center for the Study of the State.
12. Dawtrey, Liz and Others (1995). **Equality and Inequality in Education Policy**. Philadelphia: Multilingual Matters Ltd.
13. Dean, Gillian S. & Gray, David E. (1998). Funding Maximization within further Education College: a Case study. **Journal of Further and Higher Education**. Vol. 22, No.1.
14. Douglas, Patrica P. (1995). **Government and Non-profit Accounting: Theory and Practice**. 2nd Edition. New York: Harcourt Brace & Co.
15. Eicher, Jean-Claude & Chevaillier (2002). **Rethinking the Financing of Post-Compulsory Education**. **Higher Education in Europe**. Vol. XXVII. Nos. 1-2.
16. Feigenbaum, A. (1995). **10 way Quality**. Management Review. U.S.A.: Washington.
17. Greenaway, D. & Haynes, M. (2002). **Funding Universities to meet National and International Challenges**. School of Economic Policy Report. University . of Nottingham.
18. Harman, Grant (1999). **Vouchers or student central funding**: The 1996-1998 Australian review of higher

education financing and policy. **Higher Education Policy**. Vol. 12.

19. Heyneman, Stephen P. (2001). The growing international commercial market for educational goods and services. **International Journal of Education Development**. Vol. 21.
20. Honeyman, David and Others (1996). **A struggle to survive: Funding Higher Education in the next Century**. California: Corwin Press.
21. John, Edward P. St. & Parsons, Michael D. (2003). **Public Funding of Higher Education: Changing Contexts and New Rationales**. U.S.A. Prepared Under Contract with Johns Hopkins University Press.
22. Johnes, G. (1988). **The Economics of Education**. New York: St. Martin Press.
23. Jongbloed, Ben & Koelman, Jos (2000). **Vouchers for Higher Education**. Hong Kong University: Center for Higher Education Policy Studies.
24. Jorge, Calero G. (1998). Market Reforms and Equity . **Financing of Higher Education**. Vol. 33, No. 1.
25. Kajubi, W. S. (1992). Financing Higher Education in Uganda. **Higher Education**. Vol. 23.
26. Kane, J. Thomas (1997). Beyond Tax Relief Long-Term Challenges in Financing Higher Education. **National Tax Journal**. Vol. 50.
27. King, J. (1998). **Student Loan Dept: Problems and prospects**. Proceedings from a National Symposium. Washington DC.
28. Kolodny Annette (1998). **Failing the Future, A Dean looks at Higher Education in the twenty-first Century**. North Carolina: Duke University Press.
29. Kwiek, Marek (2001). **Transformation of Higher Education in Central and Eastern Europe: Social and**

Cultural Dimensions. **Higher Education in Europe**. Vol. XXVI, No.3.

30. Lansen, John E. (2000). **Modern Advanced Accounting**. Boston: Mc Graw-Hill.
31. Len, Margoire (2003). Accreditation and the Globalization of Higher Education and the professions. **Redesigning Teacher Education for the Third Millennium Conference**. Dubai: JW Marriott Hotel.
32. Levine, Jodi H. & Shapiro, Nancy S. (2000). **Curricular learning communities.** New directions for Higher education: No.109
33. Levy Daniel C. (1993). Recent trends in the privatization of Latin **American. Higher Education** policy. Vol. 6, No. 4.
34. Liebschutz, David & Others (1998). **State'Fy 1998 Education Budgets Increase 7.2%**. New York: Inst. of Government Center for the Study of the States.
35. Lincoln, I. & walker, A. (1996). An evaluation of schemes for funding higher education in the UK. **Higher Education Review**. Vol. 28, No. 3.
36. Lind, Agneta (2003). **Education, Democracy and Human Rights**. Position paper. Department for Democracy and Social Development. Swedish International Development Cooperation Agency.
37. Longworth, N. & Davies, K. (1996). **Life long learning**. London: Kogan page limited.
38. Lyan, Iion (1993). **Educational Finance in Jordan**. Jordan: ECRD.
39. Mace, John (1993). University funding changes and university efficiency. **Higher Education Review**. Vol. 25, No.2.
40. Marsden, sue (1997). **Capital Fundraising for school**. London: PITMAN publishing.
41. Mcpherson, Michael & Schapiro, Morton Owen (2000).

Financing Lifelong Learning: Trends and patterns of participation and financing in US Higher Education. **Higher Education Management**. Vol.12, No.3.

42. Ministry of Education Science and Culture (1990). **Development of Education in Japan**. Report for submission to the 42nd session of the International Conference, Japan.
43. Moe, Terry M. (2001). **Schools Vouchers and the American Public**. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.
44. Mun, C. Tasang (1994). **Cost analysis of educational inclusion of marginalized populations**. Paris: UNESCO, International Institute for Educational Planning.
45. Mundle, Sudipto (1998). **Financing Human Development**: Some lessons from advanced Asian Countries. **World Development**. Vol. 26, No.4.
46. Murthy, K. V. Ramana & Rao, K. V. (1996). **Financial planning in universities**: a Comparative Study of two universities in India. **Higher Education policy**. Vol. 9, No.3.
47. Nagamine, Takuo (1997). **Socio-political Economic and Demographic Factor Affecting the Level of Governmental Expenditures for Public Education in Japan. D.A.I**. Vol. 58. No. 5.
48. National Center for Education Statistics (1998). **Education Indicators**. New Jersey: NCES.
49. Neave, Guy (2000). **The Universities Responsibilities to Society**. Oxford: ELSEVIER SCIENCE Ltd.
50. Owen, P. Micheal (1998). **The State of Private Financial Support for Public Education. A National Survey**. Vol. 53, No. 12.
51. Owenby, Philip H. (2002). **Organizational learning communities and the dark side of learning organization**. New Directions. No.95
52. Peschar, Jules L. and Wal, Marieke Van der (2000). **Education**

Contested: Changing Relations between State, Market and Civil Society in Modern European Education. Netherlands: SWETS & ZEITLINGER.

53. Pinch, Steven (1998). Knowledge communities, special theory and social policy. **Social policy& adminstration**. Vol. 32, No.5.
54. Robertson, Todd (2003). Changing patterns of university finance. **Education Quarterly Review**. Vol. 9, No.2.
55. Russell, Highan Joseph (1997). Explaining Trends in Interstate . **Higher Education financing** (1977-1996). D.A.I. Vol. 58, No.7.
56. Senge, P. (1990). The fifth Discipline: **The Art and practice of the learning organization**. New york: Doubleday.
57. Sikes, S. Mark (1998). **Eploring parental Action to Financing higher education. Master of Arts in education**. Virginia polytechnic Institute and state university.
58. Slouk M. (1995). War of the worlds: Cyber space and high teach assault on reality. New Yourk : Basic Book.
59. Stephen H. A. & others (1979). **Financial Management**. New York: John willy & sons.
60. Taube, Michael (2000). Private Universities. Privileged Education. **Fact Sheet**. Vol. 7, No.1.
61. Tilak Jandhyala B. (1993). **Financing Higher Education in India**: principles, practice and policy issues. **Journal of Higher Education**. Vol. 26.
62. Tilak, J. B. and Varghes, N. V. (1991). Financing Higher Education in India. **Higher Education**. Vol. 21.
63. Tilak, J. B. G. (1991). **Financing Higher Education Research Seminar on Reform and Innovation in India**. Higher Education. New York: Women's University, Bombay.
64. Tilak, Jandhyala B. G. (1993). **Trends in costs and financing of higher**

education: Tentative comparison between developed and developing countries. **Higher Education Review**. Vol. 25, No.3.

65. Tomusk, Voldemar (2001). Higher Education Reform in Estonia a legal perspective. **Higher Education Policy**. Vol. 14.
66. Turner, David (2000). **Setting Tuition Fees in Institutions of Higher Education**: Supporting a public service or charging what the market will pay? **Journal of Future and Higher Education**. Vol. 24, No.3.
67. Ulrich, Trichler (1988). **Changing Patterns of the H.E. System: The Experience of Three Decades**. London: Jessica Kingsley Publisher.
68. UNESCO (1998). **World Education Report**. Paris.
69. UNESCO (2002). **Financing Education – Investment and Returns**. Paris: UNESCO, Institute for Statistics.
70. United Nations (2003). **Economic Survey of Europe**. New York: Economic Commission for Europe. No. 1.
71. Vincent, Philip & Others (2000). **Sustaining Educational Technology**. Illinois: Office of Educational Research and Improvement.
72. Vossensteny, Hans (2002). **Shared Interests, Shared Costs**: Student Contribution in Dutch higher education. **Journal of Higher Education policy and Management**. Vol. 24, No. 2.
73. Wang, Xin (2001). A Policy Analysis of the Financing of Higher Education in China: Two decades reviewed. **Journal of Higher Education Policy and Management**. Vol. 23, No.2.
74. Westcott, Emma (1995). The future of higher education. **Higher Education Review**. Vol. 27, No.3.
75. Whitaker, P. (1998). **Managing schools**. Oxford: Butterworth Heinemann.
76. Wigger, Berthold U. and Von, Robert K. (2001). **Risk,**

Resources and Education: Public versus private financing of Higher Education: **International Monetary Fund**. Vol. 48, No. 3.

77. Williams, Gareth (1996). The many faces of privatization. **Higher Education Management**. Vol. 8, No. 3.
78. Woodhall (1991). Sharing the costs of higher education: An international analysis, **Journal of Education Record**. Vol. 27, No. 4.
79. Woodhall (1991). **Cost Benefit Analysis**. New York: Pergamon Press.
80. www.sabor.edu/publications/1996factbook/s_frat~1htm,2004
81. www.spu.edu,2004
82. www.unk.edu/factbooks/6Acad prog/acstfcatio.htm,2004
83. Ziderman, Adrian (2002). Financing student loans in Thailand: Revolving fund or opened commitment. **Economics of Education Review**. Vol. 21.